مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 8 العدد: 1 يونيو 2021
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي

عبد الرحمن رمضان البحباح — الجامعة الأسمرية الإسلامية — abdulrhmanalbhbah@gmail.com
إيكا يونيا فوزية — جامعة سونان أمبيل الإسلامية — ika.yunia@perbanas.ac.id
محمد لطائف غزالي — جامعة سونان أمبيل الإسلامية — muhammadlathoif@gmail.com

https://doi.org/10.36602/jebs.2021.v08.01.11

تاريخ الاستلام: 2021.02.05 تاريخ القبول: 2021.03.07 تاريخ النشر: 2021.05.12

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة آلية عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي من حيث (المكونات، عدد الأعضاء، المهام)، والكشف عن دور الرقابة الشرعية ومساهمتها في تطوير المصرف، ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه المصرف والرقابة الشرعية في عملية التطوير. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام دراسة الحالة والمقابلات النوعية لفهم الظاهرة، حيث تم جمع البيانات من خلال إجراء المقابلات المباشرة مع عينة الدراسة والتي تشمل المديرين والموظفين في مجال الرقابة الشرعية بالمصرف الإسلامي الليبي. تشير نتائج الدراسة إلى أن المصرف الإسلامي له تأثير كبير على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الرقابة الشرعية لها الدور الهام والفعال بالمصرف. النتائج تشير أيضا إلى أن المصرف يواجه بعض المعوقات التي تؤثر عليه كالظروف السياسية والاقتصادية، وضعف الكادر الوظيفي الذي يؤثر على عملية التطوير. الدراسة توصي المصرف الإسلامي الليبي بالاهتمام بقسم التطوير والبحوث الشرعية، وتطوير الكادر الوظيفي بإجراء دورات تدريبية متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات الدالة: *المصرف الإسلامي الليبي، الرقابة الشرعية، التطوير.*

Sharia supervision and its role in the development of Islamic banks: a case study of the Libyan Islamic Bank

Abdulrahman R. Albahbah — Asmarya University — abdulrhmanalbhbah@gmail.com
Ika Y. Fauzia — University of Sunan Ampel — ika.yunia@perbanas.ac.id
Muhammad L. Ghozali — University of Sunan Ampel — muhammadlathoif@gmail.com

Abstract

The study aims to examine the mechanism of the work of sharia control in the Libyan Islamic Bank in terms of (components, number of members, specialities, tasks), to reveal the role of Sharia control and its contribution to the development of the bank, and to identify the obstacles and difficulties facing the bank and legitimate control in the development process. To achieve this aim, a case study and qualitative interviews are employed. As such, interview data are seen as particularly useful for the purpose of a case study, through direct interviews with the study sample, which includes members of the Sharia supervision in the bank. The results indicate that the Libyan Islamic Bank has a great impact on society in economic and social terms, and the Sharia control has an important and effective role in the bank. They also indicate

that there are some problems and obstacles facing the bank, such as political and economic conditions, lack of qualified staff in Islamic banking that affects the development process. The study recommends that the Libyan Islamic Bank should pay attention to the Department of Development and Sharia Research, and should train bank's staff on Islamic banking practices and techniques.

Keywords: Libyan Islamic Bank, Sharia supervision, Development.

1. المقدمة

المجتمع الإسلامي عاش فترة من الزمن يعتمد على أفكار ونظم مالية مأخوذة من الغرب، فانتشرت البنوك التقليدية في المجتمعات الإسلامية، وبقيت فترة من الزمن وأصبحت هذه المصارف أماكن للربا العلني ولا يمكن إصلاحه. (الشبيلي، 2009). فللمصرف أهمية كبيرة في حياة الإنسان المعاصر، وأفراد المجتمع الإسلامي يتحروا بأن لا يتعاملوا بالربا، ومن هنا كان جديرا بهذه المجتمعات إيجاد البديل لهذه المصارف التقليدية وفق الشريعة الإسلامية فظهرت المصارف الإسلامية. (العليات، 2006). ولا يخفى على أحد أن المصارف والمؤسسات الإسلامية المالية حديثة النشأة، إذا ما قورنت بالمصارف التقليدية، فلا بد من وجود نظام شرعي يكون لها المرجع، ويكفل لها المشروعية، ويوضح ويبين لها الطريق والمسار والأدوات والوسائل التي تتبعها، فكانت هيئة الرقابة الشرعية بمختلف أشكالها ومكوناتها ومسمياتها تقوم بهذه الوظائف، وذلك من أجل الوصول بها إلى بر الأمان (عبدالقادر، 2013).

وفي ليبيا، أقيمت أولى المؤتمرات الدافعة لنشأة الصيرفة الإسلامية في منتصف سنة 2008م بمدينة طرابلس تحت عنوان المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية. ولتنظيم عمل هذه المصارف، صدر عن المجلس الوطني الانتقالي الليبي القانون رقم (46) لسنة 2012م الخاص بتعديل أحكام القانون السابق رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، فباشرت بعض المصارف الكبرى العاملة في ليبيا عملها والتي استكملت متطلبات الشريعة فيما يتعلق بعقود المرابحة واستثنت مصارف أخرى لعدم وجود رقابة شرعية فيها. ولوحظ أن بعض المصارف العاملة والتي تعتبر في طور التحول عن ضعف مستوى الأداء سواء في العنصر البشري أو في أعمال الرقابة الشرعية داخل المصارف سببه حداثة الصيرفة الإسلامية داخل البلاد (مسعود ومحمد، 2020).

وتعاني المصارف الإسلامية الليبية من عدم وضوح الدور الفعلي لأعمال الرقابة الشرعية بسبب حداثة النشأة، وعدم إحاطة بعض الموظفين والإداريين داخل هذه المصارف بدراية كافية بأحكام المعاملات المالية الإسلامية (الطاهر والقذافي، 2016). غير إنه في الفترات القادمة سوف تزيد أهمية الدور الذي يقوم به نظام الرقابة الشرعية في تحسين وتطوير كفاءة المصارف الإسلامية، وفق

معايير الشريعة الإسلامية، حتى تلعب الرقابة الشرعية دور كبير في دفع إدارة المصرف الإسلامي لتحقيق أداء نوعي لمواكبة كل ما هو جديد في المستقبل، واسترجاعها لمقاصد النظم الاقتصادي الإسلامي (عبادة، 2018).

2. الدراسات السابقة

- **دراسة (الدّين، 2010):** تطرقت هذه الدراسة إلى توضيح حقيقة الرقابة الشرعية، وتعتبر من الأسس المهمة التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، ويجب أن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية ببعض الامتيازات التي من بينها الاستقلالية، والإلزامية على إدارة المصرف حتى تؤدى دورها بشكل فعال، ووضحت الفرق بين الرقابة الشرعية وبين المراجعة القانونية والمحاسبية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن الرقابة الشرعية من الفروق الجوهرية التي تميز بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، والرقابة الشرعية ضرورية لضمان التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية، ويجب أن تكون الرقابة مستقلة حتي لا يتم التأثير عليها من جانب الإدارة.
- **دراسة (مصطفى، 2012):** لقد تطرق الباحث إلى الرقابة الشرعية بصفة خاصة، مع إعطاء صورة عامة حول عدد من أنواع الرقابة: الرقابة المالية، الرقابة الإدارية، الرقابة المصرفية من المصرف المركزي. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: لا تستطيع الهيئة الشرعية القيام بمهام التدقيق الشرعي، لأن لكل منهما المهام الخاصة به، صعوبة توفر المدققين الشرعيين المؤهلين علميا ومهنيا للعمل في المصارف الإسلامية، لم يتم الاستفادة بشكل كاف من معايير المراجعة الدولية ومعايير الضبط والمعايير الشرعية في أداء مهمة التدقيق الشرعي.
- **دراسة (عبدالقادر، 2013):** تطرق هذا البحث إلى مفهوم الرقابة الشرعية، والأساس الذي تستند إليه في قيامها بالمهام المطلوبة منها، وأهمية وجودها في المصارف الإسلامية كصمام أمان لضمان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، كما تعرض البحث لبيان مجالات عمل هيئة الرقابة الشرعية التنفيذية، مع ذكر نماذج تطبيقية لها، وأخيرا تمت مناقشة العوائق التي تعتري تطبيق الهيئة لمهامها وسبل تجاوز هذه العوائق. أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية رقابة مشروعة يشهد لها بالاعتبار الشرعي الكتاب والسنة وأفعال الصحابة والمعقول، وأن إنشاء هيئات للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو أمر ضروري لضمان التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية.
- **دراسة (علي، 2014):** تطرقت هذه الدراسة إلى دور هيئة الرقابة الشرعية في تقليل مخاطر عدم التزام المصارف بالفتوى والضوابط الشرعية، وذلك من خلال الالتزام بالفتوى والمراشد الفقهية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن هيئات الرقابة الشرعية تقوم بصياغة العقود المنضبطة شرعا كما

تقوم بإعداد المراشد الفقهية التي تساعد العاملين في أداء مهامهم، ضعف التدريب في مجال التمويل والصيرفة الإسلامية.

- **دراسة (إسكافي، 2018):** تطرقت هذه الدراسة أن الرقابة الشرعية في فلسطين لها عدة أشكال من حيث وضعها التنظيمي، فبعض المصارف اعتبرتها دائرة مستقلة، وبعض المصارف اعتبرتها وحدة، وإن الوضع المثالي أن تكون دائرة مستقلة. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن الرقابة الشرعية في فلسطين لها عدة أشكال من حيث الوضع التنظيمي، وإنها تعاني من عدم الاستقلال المالي والإداري وبذلك لا تستطيع الرقابة الشرعية القيام بواجبها بكل موضوعية وحيادية وشفافية.

التعليق على الدراسات السابقة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بإعطاء صورة عامة عن الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ولكنها جاءت مكملة لها وشملت موضوع الرقابة ودوره في تطوير المصرف، وأيضا تختلف عنها من حيث المكان والزمان (ليبيا، 2020).

3. مشكلة البحث

أغلب أصحاب الفائض المالي في المجتمعات الإسلامية يسعون إلى التعامل بالحلال، ويرفضون المشاريع المحرمة، ويرون في وجود المصارف الإسلامية تلبية لطموحهم بإيداع أموالهم في المصرف لاستثمارها. كما أن المصارف الإسلامية تسعى إلى تحقيق ذات الهدف من جانب آخر، وهو الفوز بأموال هؤلاء الأفراد أصحاب الفائض المالي. وما يجمع الطرفين لتحقيق الهدف المشترك هو موافقة أعمال المصارف الإسلامية لنصوص الشريعة الإسلامية التي تتم وتمارس من خلال وجود رقابة شرعية في هذه المصارف. وقد أولت مجموعة من الأدبيات على المستوى الدولي اهتماما كبيرا في موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (على سبيل المثال: Mukhibad, 2019; Prayitno, & Setyowati, 2020; Adam et al., 2020; Moawad, 2021; Waqqosh, & Diana, 2021).

غير أنه في ليبيا، وعلى الرغم من وجود دراسات حول المصارف الإسلامية (على سبيل المثال: Masoud, 2014; Abdalla et al., 2015; Zaed et al., 2016; Stela and Abdulsalam, 2016; Elkrghli and Yahya, 2018; Masli et al., 2019)، إلا أن موضوع الرقابة الشرعية مازال حديثا، ولم يتم التعمق فيه بشكل كاف، حيث يحتوي على العديد من العناصر التي لم تدرس دراسة كافية، ومن أهمها طبيعة الرقابة الشرعية والانتقادات الموجهة لها في هذا المصرف، وما إذا كان المصرف يعمل حقيقة بالضوابط والأصول والأحكام الصحيحة التي وضعتها هيئة الرقابة الشرعية متخذة من الشريعة الإسلامية مرجعا لها. لذلك جاءت هذه الدراسة لعرض صورة

متكاملة عن آلية عمل الرقابة الشرعية، ودراسة ومعرفة قدرة ومرونة الرقابة الشرعية من حيث النظرة الإسلامية في إيجاد الحلول المالية ومواكبة العصر الحديث وذلك من خلال تطوير المصرف الإسلامي الليبي.

4. أسئلة البحث

تشمل أسئلة البحث السؤالين التاليين:

- ماهي آلية ممارسة عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي؟
- ما هو دور الرقابة الشرعية في تطوير المصرف الإسلامي الليبي[1] ؟

5. أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- دراسة آلية ممارسة عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي، من حيث مكوناتها، وعدد الأعضاء، ومرجعية الرقابة فيه، ومقارنتها بالعديد من المصارف العاملة في العالم الإسلامي.
- الكشف عن دور الرقابة الشرعية ومساهمتها في تطوير المصرف الإسلامي الليبي، ويتطلب التطوير التحقق من السلامة الشرعية قبل الكفاءة الاقتصادية، ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه عملها.

6. أهمية البحث

هناك جانبين مهمين تدور حولهما الدراسة وهما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية وسوف نتطرق إلى بيان كلا منهما:

1.الأهمية النظرية:

- هذه الدراسة ذات أهمية من الناحية النظرية، لأنها تهتم وتدرس موضوعا ذو أهمية متزايدة للعديد من الباحثين وهو الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، لأن هذا النوع من الرقابة يتميز بوجود نوعين من الرقابة وهي (مصرفية – ذاتية).
- المساهمة والكتابة في أحد جزيئات الاقتصاد الإسلامي وهو المصارف الإسلامية وتوضيح وإبراز دور هيئة الرقابة الشرعية على مواكبة التطورات.

[1] التطوير: تغيير حالة المصرف إلى الأفضل وتمييزه، وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات الحديثة وفق أسس الشريعة الإسلامية.

2.الأهمية التطبيقية:

- إن الأهمية التي يبرزها الجانب التطبيقي لهذه الدراسة معرفة الدور الأساسي والمهم للرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي وإعطاء صورة متكاملة عنها.
- الرقابة الشرعية تعطي للمصرف الصبغة الشرعية، وتوفر ارتياح لدى العاملين في المصرف وزيادة عدد العملاء وإمكانية التوسع جغرافيا، ولا يحدث هذا إلّا عن طريق إزالة الشبهات والتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع المعاملات.
- الإجابة على كثير من التساؤلات التي يطرحها الناس حول الرقابة الشرعية المصرفية وكافة المعاملات المالية.

7. منهجية البحث

تم استخدام دراسة الحالة والمقابلات النوعية لفهم الظاهرة والحصول على البيانات المطلوبة من خلال استخدام المقابلات. حيث يُنظر إلى بيانات المقابلات على أنها مفيدة بشكل خاص لغرض دراسة الحالة، والتي تهدف هذه المقابلات النوعية إلى فهم وجهة نظر من أجريت معهم المقابلات (Kvale & Brinkmann, 2009; Bryman, 2016)، لغرض وصف الظاهرة المدروسة أو المشكلة عن طريق جمع معلومات مقننة عنها وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، ثم الوصول إلى نتائج (درويش، 2018). إبراهيم (2000) يؤكد أن المنهج الكيفي يعتمد على دراسة الحالة والمقابلات العميقة والملاحظة، حيث إنه قائم على الوصف، وإنه يعتمد على الدراسة الميدانية، حيث يتمكن الباحث من جمع البيانات وتدقيقها وتفسيرها وصولا إلى فهم الواقع المراد فهمه. فيما يشير صابر وخفاجة (2002) إلى أن عملية جمع البيانات والحقائق يجب أن تخضع لأسلوب علمي، وذلك بمجموعة من الخطوات يجب اتباعها وهي كالآتي:

- أهمية الحاجة إلى حل مشكلة البحث.
- تحديد الأهداف وضع التساؤلات العلمية.
- اختيار مصادر ومراجع المعلومات.
- القيام بالمقابلات والملاحظات.
- تصنيف البيانات بدقة.
- تحليل النتائج ووصفها وتفسيرها في عبارات واضحة.
- وضع الاقتراحات والحلول المناسبة لمشكلة البحث.

وكل هذه الخطوات لمعرفة مستوى وكفاءة هيئة الرقابة الشرعية والالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع المعاملات ودورها في تطوير المصارف الإسلامية.

8. المصارف الإسلامية

1.8 مفهوم المصارف الإسلامية

يعرف المصرف الإسلامي من خلال الخصائص التي يتميز بها عن المصرف الربوي، ومن خلال التتبع والنظر والاطلاع على التعريفات، وجد أنها متشابهة، وتتضمن نفس المفردات ومن هذه التعريفات:

1. "المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإداراتها وجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا" (الزحيلي، 1997).
2. " المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الإسلامي". (بابلي، 1989).

من التعريفات السابقة يمكن استنتاج مجموعة من النقاط ويتم تلخيصها كالآتي:

- إن المصرف مؤسسة مالية، أي أن عمله الرئيسي هو الأموال.
- وظيفة المصرف هي تجميع الأموال واستثمارها وتوظيفها وتنميتها.
- أداء الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأصولها.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

2.8 خصائص المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية تتميز بالعديد من الخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية ومن أهم هذه الخصائص:

- عدم التعامل بالربا: وهي صفة مميزة للمصارف الإسلامية، فإن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة، أيّا كان شكلها أخذا أو عطاء، أي أنها لا تدفع فوائد ربوية على الودائع المودعة بواسطة الزبائن، وإنها لا تأخذ فوائد عن القروض التي تقدمها (الشواري، 2002).
- الارتباط بالعقيدة الإسلامية: المسلم في كل تصرفاته ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية من ناحية الحلال والحرام، فلا يستطيع مخالفة القرآن الكريم وسنة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، فلا يجرؤ على تحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرم الله (الزحيلي، 2016).

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: إن ما أهم ما يتميز به المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي هو الصفة الاجتماعية، باعتبار أن للمال وظيفة اجتماعية، لذا فإن الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصل من أصول الدين الإسلامي الحنيف.
- الاستثمار في المشاريع الحلال: يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر، أو الاستثمار بالمشاركة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فإن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالسلع المحرمة كالخمور، منتجات التبغ، الذبيح الغير الإسلامي (لعمارة، 1996).
- المشاركة في الربح والخسارة: تظهر هذه الخاصية في صيغتي المشاركة والمضاربة، ففي المشاركة يتشارك العميل والمصرف في الربح والخسارة، أما في المضاربة يتشارك العميل والمصرف في الربح بنسبة يتفقان عليها، وفي الخسارة فيخسر المصرف ماله ويخسر المضارب جهده.
- وجود هيئة الرقابة الشرعية: يخضع المصرف الإسلامي لعدة أنواع من الرقابة، الرقابة الشرعية، والرقابة المالية المصرفية، والرقابة الإدارية، والرقابة الشرعية هي الفارق الجوهري التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية.

9. الرقابة الشرعية

المصارف الإسلامية بحملها هذا الاسم فإن مسؤوليتها عظيمة بعظم شأن هذا الدين، ويكون واقعها موافقا لما يحتويه هذا الاسم من أحكام وأخلاق وسلوك، ولكي تظهر شخصية وهوية المصرف الإسلامي، فمن الطبيعي تمييزه عن المصرف التقليدي، ولكي يتحقق هذا التمييز، لابد أن يلتزم بما يحل وبما يحرم من المعاملات، ولهيئة الرقابة الشرعية الدور الكبير في ضمان هذا الأمر.

1.9 مفهوم الرقابة الشرعية

إن الرقابة الشرعية مفهوم حديث ذو هيكلية معينة، وهذا المفهوم بحاجة إلى توضيحه وتحديده وضبط حدوده وبيان مفرداته، ومعرفة المعنى المراد منه وتوضيح صورته حتى يختلط بغيره من المفاهيم.

عُرفت الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بعدة تعريفات منها:

- "أحد أجهزة المصرف الإسلامي الحديثة لمساعدته في تحقيق أهدافه" (الكفراوي، 2007: 227).
- "التأكد من مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوي الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى" (عبدالكريم، 2006: 32).
- تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: هيئة الرقابة الشرعية بما يلي: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه

المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة" (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2005).

2.9 أهمية الرقابة الشرعية

إن الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الحديثة في المؤسسات المالية، وهي الأساس الذي يعتمد عليه المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية (السبكي، 1991)

وتتلخص أهمية وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في الآتي:

- عدم المعرفة الكاملة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل العاملين في المصارف الإسلامية، مما يلزم وجود هيئات رقابية متخصصة في المعاملات المالية المعاصرة.

- في هذا الوقت الذي تنوعت وتطورت فيه الصور التجارية، وانتشرت فيه أنواع جديدة من المعاملات مثل بطاقات الائتمان والحسابات بمختلف أنواعها والتجارة الإلكترونية، التي ليس لها حكم في المصادر الفقهية القديمة، حتى إن وجدت فإن العاملين في النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم.

- إن المعاملات والعمليات المصرفية بشكل عام، وفي الاستثمار والتمويل بشكل خاص تحتاج إلى رأي الرقابة الشرعية؛ نظرا لتميز هذه المعاملات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، وبالتالي فإن العاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا مع اتصال مباشر ومستمر مع الرقابة الشرعية، لأنهم بحاجة إلى الفتوى أثناء عملهم (الهاجري، 2018).

- وجود الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي يعطي له الصبغة الشرعية، كما أن وجود الرقابة الشرعية يعطي ارتياحا للمتعاملين مع المصرف.

- إن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعمل بها المصارف الإسلامية هي أنظمة وضعية من صنع البشر، بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي، مما يجعل من الضروري وجود رقابة شرعية، تعمل على إنقاذ المصارف الإسلامية من الغرق في مستنقع المحرمات (العليات، 2006).

3.9 مراحل الرقابة الشرعية

لابد من أن يتم هذا وفق ثلاث مراحل لغرض تحقيق الهدف الأساسي من الرقابة:

المرحلة الأولى: الرقابة الشرعية السابقة للتنفيذ

وتسمى الرقابة الوقائية، وتتمثل في دراسة البيانات والمعلومات للعمليات التي تريد إدارة المصرف تنفيذها، وتقوم هيئة الفتوى بإعطاء رأيها قبل قيام المصرف بخطوات التنفيذ، وبيان موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية (عاشور، 2002).

المرحلة الثانية: الرقابة الشرعية أثناء التنفيذ

وتسمى الرقابة العلاجية، وهي مراجعة وتدقيق العمليات المصرفية التي قام بها المصرف الإسلامي، وتتمثل في المتابعة الشرعية للعمليات من خلال مراحل التنفيذ المختلفة، بهدف التأكد من التزام المصرف بالفتوى الصادرة وتطبيقها كما صدرت، ومتابعة التصحيح أول بأول (عبدالكريم، 2006)

المرحلة الثالثة: الرقابة الشرعية اللاحقة للتنفيذ

وتسمى الرقابة التكميلية، وتتمثل في مراجعة كل العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي بعد استكمال التنفيذ، وتتناول الأعمال العادية والمتكررة والتوجيهات الصادرة عن جهة الاختصاص، وتقوم الرقابة الشرعية في نهاية كل عام بتقييم عمل المصرف الإسلامي من الناحية الشرعية، لأن هذا الأساس الذي قامت عليه (عبدالكريم، 2006).

10. المصرف الإسلامي الليبي

هو أول مصرف إسلامي ليبي مملوك بالكامل من قبل القطاع الخاص الليبي، وهو مؤسسة مالية إسلامية يقوم بممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات النافذة عنها، ويمارس أعماله على أساس الوساطة المالية والاستثمارية في مجال قبول أموال المودعين، وتوظيف الأموال في مجالات البيوع والتمويل والاستثمار، سواء كان على شكل مشاركات أو مضاربات، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية الأخرى، بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية لأفراد المجتمع الليبي (المصرف الإسلامي الليبي، 2020).

وقد تأسس هذا المصرف بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي المؤرخ في 2014/11/11 رقم 25 لسنة 2014، وبناءً على ترخيص مزاولة النشاط الصادر عن محافظ مصرف ليبيا المركزي المؤرخ في 2017/01/08 رقم 2 لسنة 2017، وتم تأسيسه من قبل رجال الأعمال الليبيين وبعض المواطنين ونخبة من المصرفيين الليبيين. وتأسس على هيئة شركة مساهمة ليبية تلتزم بممارسة الصيرفة الإسلامية بكافة الصيغ التمويلية. ويتمثل دور إدارة هذا المصرف في تطوير المصرف في التالي:

- التوسع والانتشار جغرافيا، وفتح فروع جديدة للمصرف في مختلف المدن الليبية، وعدد الفروع حتى هذه اللحظة ثمانية فروع.
- تهتم الإدارة بالتطور التكنولوجي لمنافسة المصارف الأخرى العاملة في ليبيا، حيث يقدم المصرف العديد من الخدمات والتي من أهمها: الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، خدمة الرسائل القصيرة، كشف الحساب الإلكتروني، الصراف الآلي، خدمة نقاط البيع.
- تحسين وتطوير الخدمات المصرفية، ومتابعة كل ما هو جديد في الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع هيئة الرقابة الشرعية لتقديم جميع الخدمات وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

11. الدراسة الميدانية

قام الباحث بإجراء الميدانية من خلال عدد من المقابلات مع عدد من مسئولي المصرف الإسلامي الليبي عن آلية الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي ودورها في تطويره والمعوقات التي تواجهها، وذلك كما يلي:

1.11 آلية الرقابة الشرعية

لقد قام الباحث بإجراء المقابلة مع مدير المصرف الإسلامي الليبي وسؤاله عن: ماهي مكونات الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي؟ فأجاب قائلا[2]:

عند الحديث عن مكونات الرقابة الشرعية نجد أن هناك عدة نماذج لأنظمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية حول العالم الإسلامي، فقد تكون على صورة هيئة مكونة من علماء (شريعة– فقه معاملات– حديث)، تقوم بإصدار الرأي الشرعي فيما يعرض عليها من تساؤلات، أو مراقب شرعي أو مستشار شرعي يتبع تطبيق الفتوى الشرعية في المعاملات المستخدمة في المصرف، سواء أصدرت عن هيئة المؤسسة ذاتها، أو عن الهيئات الأخرى، وتتخذ الرقابة أشكال إدارية وتنظيمية كثيرة ولكن مهما اختلفت مسمياتها ومكوناتها في حقيقة الأمر كلها تسعى إلى هدف واحد، وهو التزام المصرف في تنفيذ جميع معاملاته بأحكام ومبادئ تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وأكمل قائلا: ويسمى هذا النظام المتبع في الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي بهيئة الرقابة الشرعية، وفقاً لأحكام قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م وتعديله رقم (46) لسنة 2012م بشأن تعديل القانون وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية ومنشورات مصرف ليبيا المركزي حيث تتكون الرقابة الشرعية:

- هيئة الفتوى الشرعية: وظيفتها الفتوى ودراسة ما يعرض عليها من أمور.

[2] مدير المصرف الإسلامي الليبي، المقابلة، طرابلس 14 ديسمبر/ 2020.

- إدارة التدقيق الشرعي: متابعة العمل من ناحية ما تصدره الفتوى.

وإن من الخطط المستقبلية لإدارة التدقيق أن يتم تقسيمها إلى:

- قسم متابعة الفتوى
- قسم متابعة الفروع.
- قسم متابعة تطوير المنتجات.

قام الباحث بسؤال عضو هيئة الفتوى الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي، ما هو عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي؟ فأجاب قائلا[3]:

قد نص معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1)– تعيين هيئة الرقابة الشرعية في الفقرة رقم (7) المتعلقة بعدد الأعضاء على ما يلي" يجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة" (معيار المحاسبة والمراجعة، 2005).

ومن هذا المرجع فإن عدد أعضاء هيئة الفتوى الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي هو ثلاثة أعضاء، وثلاثة أعضاء في إدارة التدقيق الشرعي، مؤهلين ولهم خبرة في مجالات متخصصة ليقوموا بعملهم على أكمل وجه بإذن الله، ويأتي اشتراط هذا العدد من عدة جوانب:

- إن فتوى العدد أفضل وأسلم للمصرف من فتوى الفرد الواحد.
- إن العمليات المصرفية معقدة ومتشابكة، مما يجعل من الصعب على العضو الواحد الإلمام بها ودراستها بعمق وكفاية.
- موقع الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي للمصرف، يفرض هذا العدد، لإيجاد نوع من التناسق بين عدد أعضاء الرقابة الشرعية وعدد أعضاء مجلس الإدارة.
- ضمان توافر النصاب الملائم في اتخاذ القرار عند اجتماع الهيئة في حالة تغيب أحد من الأعضاء.

قام الباحث بسؤال عضو هيئة الفتوى الشرعية ماهي مرجعية الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي؟ فأجاب قائلا[4]:

لابد لكل هيئة شرعية أن تعتمد مرجعية شرعية لكافة أعمالها حتى تكون جميع قرارتها وفتاويها على أساس سليم وفهم واضح وقاعدة ثابتة، وقد قررت هيئة الرقابة الشرعية في هذا المصرف أن تكون مرجعيتها كالآتي:

- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، وقواعدها الكلية، وأحكامها المستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية.

[3] عضو هيئة الفتوى في المصرف الإسلامي الليبي، المقابلة، طرابلس 14 ديسمبر/ 2020.

[4] عضو هيئة الفتوى في المصرف، المقابلة، طرابلس 14 ديسمبر/ 2020.

- ما يصدر عن مصرف ليبيا المركزي من مناشير وقرارات عن طريق الهيئة المركزية للرقابة الشرعية.
- المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن هيئة الرقابة الشرعية جعلت مرجعيتها في الدرجة الثالثة المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين (AAOIFI)، وهذه المعايير في الحقيقة من أهم الضوابط الشرعية لعمل المصارف الإسلامية في وقتنا الحاضر، وإن هذه المعايير معتمدة في 90% من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

- فتاوى وقرارات وتوصيات الندوات والمجامع الفقهية.

إن فتاوى وقرارات وتوصيات الندوات والمجامع الفقهية هي المرجع الرابع ولها أهمية كبيرة، حيث إن الاجتهاد الجماعي الذي تمارسه مجامع الفقه الإسلامي المعاصر، يعد ركنا ومعلما من معالم الفقه الإسلامي في العصر الحديث، حيث إنها تتصدى لكثير من القضايا المعاصرة.

2.11 دور الرقابة الشرعية في تطوير المصرف الإسلامي الليبي

قام الباحث بسؤال عضو هيئة الفتوى الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي، وسؤال مدير التدقيق الشرعي، ما هو دور الرقابة الشرعية في تطوير المصرف الإسلامي الليبي؟ فكانت إجابتهما[5]:

لقد قامت الرقابة الشرعية بتطوير العمل المصرفي في العديد من المجالات، سواء في المعاملات، أو إيجاد البدائل الشرعية لما حرم من معاملات التي تمارسها المصارف التقليدية، والتي من أهمها:

- مجال صيغ التمويل: إن لهيئة الرقابة الشرعية الدور الكبير في تطوير الأعمال المصرفية وذلك من خلال تطبيق القواعد الشرعية على العقد واستثناء ما جاء مخالفا له، وإيجاد البديل الشرعي المتفق مع القواعد، ومن أهم هذه الصيغ:

أ- المرابحة: وهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، وهي أكثر صيغ التمويل استخداما، وفي الفترة الأولى كانت صيغ المرابحة الآمر بالشراء مقتصرة على السيارات، ولكنها تطورت وأصبحت في مواد البناء والأثاث والبضائع والآلات وغيرها.

ب- البيع بالتقسيط: إن من خطط المصرف الإسلامي الليبي في المستقبل تمويل العديد من الخدمات، كالخدمات الصحية والدراسة والتعليم والحج والعمرة، ويقسّط سعر هذه الخدمات على أقساط شهرية مريحة، تتضمنها هامش الربح، ومدة التقسيط، والتي صممت وفق أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية.

ج- المشاركة: هذه الصيغة خاصة بالتجار ورجال الأعمال، ونسبة المخاطرة فيها كبيرة، فتطورت المشاركة من أسلوبها الثابت الذي يعتمد على الشراكة الدائمة وتحديد نسبة مساهمة كل طرف من

[5] عضو هيئة الفتوى في المصرف، ومدير التدقيق الشرعي، المقابلة، طرابلس 14 ديسمبر/ 2020.

أطرافها، إلى المشاركة المنتهية بالتمليك، بحيث يتنازل المصرف عن جزء من حصته إلى المشارك إلى أن تكون ملكية المشروع كاملة له بعد فترة من الزمن.

د- بطاقات الدفع المسبق: هذا النوع من البطاقات تحكمه شروط تتماشى مع الشريعة الإسلامية، ومن أهمها: أن يكون سعر التحويل بسعر الصرف المعلن عليه يوم الدفع.

هـ- الاستصناع: لقد قامت هيئة الرقابة الشرعية بتطوير صيغة الاستصناع إلى التمويل العقاري، إذ ينوي المصرف طرح هذه الصيغة في السوق الليبي قريبا، وذلك من أجل تسهيل امتلاك العقار السكني كالشقة والمنزل والأرض.

- مجالات تطويرية أخرى: ومن أمثلة ذلك:

أ- إن الرقابة الشرعية هي الواجهة الشرعية للمصرف ومرآته أمام العملاء، فهي وسيلة جذب وطمأنينة لهم، فهي من عناصر المزيج التسويقي التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي الليبي لزيادة حصته في السوق.

ب- تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدراسة الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية، فإن تأكد سلامتها الشرعية تقوم باستخدامها في المصرف الإسلامي الليبي، حتى لا تكون هناك ميزة للمصرف التقليدي.

ج- ابتكار قائمة خدمات مصرفية جديدة وذلك بالتعاون مع المختصين في علم الاقتصاد.

د- توعية الموظفين في المصرف، وتصحيح الأخطاء لهم، وحثهم على بذل الجهد والعطاء، وبالتالي فهو ينعكس إيجابا على المصرف.

قام الباحث بسؤال مدير التدقيق الشرعي ماهي المهام التي تقوم بها الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي والتي لها علاقة بالتطوير؟ فأجاب قائلا[6]:

إن الرقابة الشرعية تقوم بعدة مهام تتعلق بعملية التطوير ومن أهمها:

- توعية العاملين في المصرف الإسلامي الليبي بقواعد العمل المصرفي الإسلامي، وشرح أسس الفقه للأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية، وهذا يسهم في تقديم خدمة تتصف بالمصداقية والسلامة الشرعية.
- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات المقدمة من العاملين بالمصرف أو المتعاملين معه، أو المساهمين، وذلك لأن الفتوى لا تأتي إلا من عالم بالشريعة الإسلامية تتوفر فيه شروط وخصائص معينة.

6 مدير التدقيق الشرعي، المقابلة، طرابلس 22 ديسمبر/ 2020.

- المشاركة في وضع اللوائح ونماذج العقود الشرعية للمعاملات، ومراجعتها وتصحيحها والتصديق عليها وتطويرها، والفهم الجيد لجزيئات وتفاصيل العقود المقترحة من بداية الفكرة إلى التصور النهائي لها، وجميع القرارات من وضع حجر الأساس للمصرف إلى بداية عمله.

3.11 المعوقات التي تواجه المصرف الإسلامي الليبي

1.3.11 معوقات متعلقة بالمصرف

قام الباحث بسؤال مساعد المدير في المصرف الإسلامي الليبي، ماهي المعوقات التي يواجهها المصرف الإسلامي الليبي؟ فأجاب قائلا[7]:

إن المصرف الإسلامي الليبي تواجهه عدة معوقات ويمكن تلخيصها كالآتي:

- حداثة تجربة المصرف الإسلامي الليبي.
- ضعف الكادر الوظيفي، القلة من موظفي المصرف متخصصون في فقه المعاملات ومجال العمل المصرفي الإسلامي.
- عدم الاستقرار السياسي في البلاد: لم تشهد ليبيا استقرار سياسي منذ سنة 2011 إلى سنة 2020، ومرت عليها الكثير من الحكومات.
- عدم الاستقرار الاقتصادي: لم تشهد استقرار اقتصادي وخاصة في سعر العملات الأجنبية بعد أن كان سعر الدولار 1.27 دينار وصل في السوق الموازي إلى 9 دنانير، وتم تعديل الصرف من المصرف المركزي إلى 3.9 دينار ثم إلى 3.6 دينار، وآخر قرار سيعمل به في سنه 2021 سيكون سعر الصرف 4.48 دينار.
- معوقات تواجه المصرف من الناحية الشرعية: تعدد الفتوى في بعض المسائل لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- جائحة كورونا: أثرت على المصرف وذلك بعدم إنجاز بعض الأعمال أو تأجيل بعض الخطط المستقبلية.

2.3.11 معوقات متعلقة بالتطوير

قام الباحث بسؤال مدير التدقيق الشرعي ماهي المعوقات التي تواجهها الرقابة الشرعية عند التطوير؟ فأجاب قائلا:[8]

تواجه الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي العديد من المعوقات كغيرها من المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي، وكل هذه المعوقات تؤثر على التطوير، ومن أهم هذه المعوقات:

---

7 مساعد المدير، المقابلة، طرابلس 22 ديسمبر/ 2020.

8 طارق البوعيشي، المقابلة، طرابلس 22 ديسمبر/ 2020.

- قلة معرفة وفهم علماء الشريعة للممارسات المالية الحديثة، وتعدد الفتوى واختلافها، مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح.

- نقص عدد العلماء والمتخصصين في مجال العمل المصرفي الإسلامي، والمشاكل الاقتصادية الحديثة، وهذا يقتضي من جميع الإدارات المرتبطة بالاستثمار في تطوير وتدريب العلماء لابتكار صيغ معاملات جديدة تحت إشراف المختصين في الشريعة الإسلامية.

- التطور السريع في المعاملات الاقتصادية، مما يصعب على الرقابة الشرعية متابعتها، وبيان حكم الشريعة الإسلامية فيها، لأنه يجب التوصل إلى القرارات في الوقت المطلوب وبسرعة وبدون أي تأخير، لأن التأخير يتسبب في عدة مشاكل وتضيع معه الفرص الاستثمارية، وذلك من خلال إنشاء لجنة للبحوث تابعة لهيئة الرقابة الشرعية تساعدها في إجراء البحوث، لحل المشكلات والمعوقات التي تواجهها.

- في المصرف الإسلامي الليبي لا توجد علاقة بين آليات هيئات الرقابة الشرعية وآليات عمل هيئات التطوير، والفصل واضح بينهما، رغم الأهمية واشتراكهما في تصميم المنتجات والمعاملات المصرفية.

12. النتائج والتوصيات

1.12 النتائج

توصلت الدراسة لعدة نتائج تتلخص في الآتي:

- إن الرقابة الشرعية في المصرف الليبي الإسلامي تتكون من هيئة الفتوى الشرعية والتي تهتم بالجانب النظري، وإدارة التدقيق الشرعي والتي تهتم بالجانب العملي، وهو من أفضل النماذج المستخدمة لأنظمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية حول العالم الإسلامي، ومقر الرقابة الشرعية في مبنى الإدارة العامة التي تقوم بمراقبة جميع الفروع.

- إن الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي عنصر مهم وفعال في تطويره، لأنها تمتلك الجانب الشرعي الذي هو الأساس في عملية التطوير والتجديد، ولا يعني ذلك بالانقلاب على النصوص الشرعية والأحكام، بل هو الانطلاقة منها، ولا يخفى على أحد أن التطوير مازال في بدايته مقتصرا على جذب الزبائن وتطوير الأعمال المصرفية ومازال الطريق أمامها طويل لمواكبة المستجدات في الأعمال المصرفية.

- إن المصرف الإسلامي الليبي تواجهه عدة مشاكل ومعوقات منها ما يخص المصرف بصفة عامة كالظروف السياسية والاقتصادية وجائحة كورونا، ومنها ما يخص التطوير بصفة خاصة كحداثة نشأة المصرف، وضعف الكادر الوظيفي المتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

2.12 التوصيات

- أن تقوم إدارة المصرف بتعيين هيئة رقابة شرعية في كل فروع المصرف، ولا تكتفي بذلك في موقع الإدارة العامة، وأن يكون كل موظف بالمصرف مراقبا شرعيا على نفسه، لأن الرقابة الذاتية هي من أهم أنواع الرقابة.

- المزيد من الاهتمام بقسم البحوث الشرعية، وتطوير المنتجات لمواكبة كل ما يستجد من العمل المصرفي الإسلامي، المتمثل في إيجاد صيغ تمويل جديدة، وتحسين الخدمات المصرفية وتطويرها، لمواجهة التطورات الكبيرة في الصناعة المصرفية، وتثبت قدرتها على التكيف، والبقاء المتواصل مع مستجدات العمل المصرفي.

- وضع خطط لتطوير الموارد البشرية لتكون لهم القدرة على التعامل مع المعاملات والمنتجات الإسلامية، وذلك بتوعية الموظفين بقواعد الصيرفة الإسلامية، والأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية، من خلال إقامة الندوات وورش العمل والدورات الخاصة التي ترفع من مستواهم حتى يتم إعداد كوادر خاصة في هذا المجال.

المراجـــع

إبراهيم، مروان عبدالمجيد. (2000) أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الورق للنشر، ط 1، عمان الأردن.

إسكافي، معتصم محمود نعمان. (2018) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح، مؤتمر الصيرفة الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

بابللي، محمود. (1989) المصارف الإسلامية ضرورة حتمية، دار المكتب الإسلامي، بيروت.

درويش، محمود أحمد. (2018) مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، مصر.

الدين، محمد أكرم، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها، شروطها، وطريقة عملها، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010.

الزحيلى، محمد. (1997) المصارف الإسلامية، دار المكتبي، دمشق.

الزحيلي، وهيبة. (2016) أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية دار المكتبي، ط (2)، دمشق.

السبكي، تاج الدين (1991) الأشباه والنظائر، تحرير: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشبيلي، يوسف بن عبدالله، " الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية وضوابطها أحكامها ودورها في ضبط عمل المصارف" ، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة 19، الشارقة، ابريل 2009.

الشواري، محمد عبدالحميد. (2002) إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المصارف، الإسكندرية.

صابر، فاطمة عوض. خفاجة، مرفت علي. (2002) أسس ومبادئ البحث العلمي، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية.

الضرير، الصديق. (2001) الهيئات الشرعية، بحث مقدم للمؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الذي تنظمه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، البحرين.

الطاهر، المكاشفي الخضر. القذافي، البصيري البشير. (2016) واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الليبية، دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية (الجفرة)، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، جامعة سرت، كلية إدارة الأعمال الجفرة – ليبيا.

عاشور، يوسف حسين. (2002) مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية، المكتبة المركزية، فلسطين.

عباده، إبراهيم عبدالحليم. (2018) استقلال هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة، الأردن: دراسة تحليلية نقدية، جامعة اليرموك.

عبدالقادر، هيام محمد. (2013) الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، الأردن: دراسة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، قسم المصارف الإسلامية، المجلد (40)، العدد1.

عبدالكريم، حمزة. (2006) *الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية*، دار النفائس للنشر، الأردن.

علي، محمد العوض العبيد. (2014) هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تقليل مخاطر عدم التزام المصارف بالضوابط الشرعية"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

العليات، أحمد عبدالعفو. (2006) الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الكفراوي، عوف محمود. (2007) النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية.

لعمارة، جمال. (1996) المصارف الإسلامية، دار النبأ للنشر والتوزيع، الجزائر.

مسعود، محمد خليفة أحمد ومحمد، مصطفى عمر. (2020) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد (3)، العدد13، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ألمانيا.

المصرف الإسلامي الليبي. (2020) على شبكة المعلومات، متوفر على https://www.lib.com.ly/.

مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى. (2012) نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية" ، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة.

الهاجري، أحمد. (2018) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، أبحاث المؤتمر الأول للأكاديمية الأولية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2005)، معيار الضبط رقم 1 معتمد1997، البحرين.

Abdalla, M. A., Aziz, M. R., & Johari, F., (2015). Analyzing The Impact of Banking Laws and Legislations on the Converting of Conventional Banks into Islamic in Libya. *International Journal of Management and Applied Research*, 2 (4), 156-171.

Adam, H. M., Wiwoho, J., & Harahap, B. (2020, May). Accusing the Existence of Sharia Supervisory Board. In International Conference on Law, Economics and Health (ICLEH 2020) (pp. 731-737). Atlantis Press.

Bryman, Alan. *Social research methods*. Oxford university press, 2016.

Elkrghli, S. and Yahya, A., 2018. Bankers' Views Towards Islamic Banking and Islamic Marketing: The Case of Libyan Main Wahda Bank in Benghazi City. *Management Studies*, 6 (1), 37-55.

Kvale, S., & Brinkmann, S. (2009). Interviews: Learning the craft of qualitative research interviewing. sage.

Masli, A. M., Mangena, M., & Harradined, D. The Role of Audit Committees in the Libyan Banking Sector as it Transforms into an Islamic System. *International Journal of Islamic Economics and Finance Studies*, 5(2), 1-22.

Masoud, N., (2014). Does Islamic banking contribute to Sharia law: Critical issues on Libyan banking and financial markets. [online], (April 17, 2017) Available at: SSRN https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2426291

Moawad, A. T. M. K. (2021). Sharia Monitoring of the Investment Industry-The Most Prominent Challenges and The Most Appropriate Solutions. *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology*, 18(1), 4257-4265.

Mukhibad, H. (2019). The Role of Sharia Supervisory Boards in Meeting Maqasid Syariah–Study on Islamic Banks in Indonesia. *European Journal of Islamic Finance*, 13, 1-10.

Prayitno, G., & Setyowati, R. F. (2020). The Existence of Sharia Supervisory Board in Sharia Fintech: Legal Basis and Problematic in Indonesia. Syariah: *Jurnal Hukum dan Pemikiran*, 20(2), 135-144.

Stela, A.K.A. and Abdulsalam, A.A.A., (2016). The Citizens satisfaction level on the Islamic banking system of Libya. *Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, 7 (6), 12-22.

Waqqosh, A., & Diana, W. T. (2021). The role of sharia supervisory board in determining the Sharia cooperative Kasparian Cahaya Madani (study of Islamic economic perspective analysis). *in Proceeding International Seminar of Islamic Studies*, 2 (1), 824-832.

Zaed, M., Garoum, O. and Aldaif, M., (2016). Origin of the Islamic Banking Business in Traditional Libyan Banks. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 6 (4), 422-425.

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: عبدالرحمن رمضان البحباح

المؤهل العلمي: بكالوريوس

التخصص: الاقتصاد والمالية الإسلامية

الاهتمامات: البحوث المتعلقة بمجال الصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي بشكل عام.

البريد الإلكتروني: dulrhmanalbhbah@gmail.com

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: إيكا يونيا فوزية

المؤهل العلمي: دكتوراه

التخصص: الاقتصاد الإسلامي

الاهتمامات: الاقتصاد الإسلامي ومقارنته بالاقتصاد التقليدي، والتسويق الإسلامي

البريد الإلكتروني: ika.yunia@perbanas.ac.id

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: محمد لطائف غزالي